مسك المحاسبة وحسابات الدولة

1/ موضوع ومضمون المحاسبة العمومية

المحاسبة العمومية هي نظام يسمح بتنظيم المعلومة المالية من خلال:

- إدخال وتصنيف وتسجيل ومراقبة بيانات العمليات الميزانياتية والمحاسبية وعمليات الخزينة بهدف إنشاء حسابات مطابقة للتنظيم وصادقة،
- عرض قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة عند إقفال السنة المالية،
- المساهمة في حساب تكلفة الأنشطة أو الخدمات وكذا تقييم نجاعتها.

كما يتم تنظيمها للسماح بمعالجة هذه المعلومات من قبل المحاسبة الوطنية.

تتضمن المحاسبة العمومية، محاسبة ميزانياتية ومحاسبة عامة ومحاسبة تحليل التكاليف. كما تمسك المحاسبة العمومية لمدة سنة مدنية (01/01--- 12/31) بواسطة نظام معلومات يسمح بالتكفل بمجموع العمليات المنفذة من قبل المراكز المحاسبية، وفي هذا الإطار يجب مسك المحاسبة العمومية بواسطة رقمية تراعى فيها شروط حفظ البيانات وتعريفها وتأمينها ومصداقيتها واسترجاعها.

2/ المحاسبة الميزانياتية:

تنقسم المحاسبة الميزانياتية إلى محاسبة الالتزامات ومحاسبة الصندوق:

- محاسبة الالتزامات: يتم تسجيل النفقات الميزانياتية بعنوان ميزانية السنة التي تم الالتزام بها،
- محاسبة الصندوق: يتم تسجيل الإيرادات والنفقات بعنوان ميزانية السنة التي تم تحصيلها أو دفعها من قبل المحاسبين العموميين.

يترتب على محاسبة الصندوق نتيجة تمثل الفرق بين الإيرادات المحصلة والنفقات المدفوعة في الميزانية والحسابات الخاصة للخزينة بعنوان السنة المالية المعنية.

كما تدمج ضمن المحاسبة الميزانياتية، كل من المرحلة الإدارية والمرحلة المحاسبية لعمليات الإيرادات والنفقات، وتتبع تسيير واستهلاك رخص الالتزام واعتمادات الدفع.

3/ المحاسبة العامة:

تسجل المحاسبة العامة مجمل الحركات التي تؤثر على الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة، وهي تقوم هذه المحاسبة على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات. وتؤخذ العمليات بعين الاعتبار خلال السنة المالية التي ترتبط بها، بغض النظر عن تاريخ دفعها أو تحصيلها. كما أنها تسمح بإعداد الميزان العام للحسابات والقوائم المالية مثلما هي محددة في المخطط المحاسبي.

إن المحاسبة العامة هي محاسبة سنوية، تهدف إلى تسجيل قيد:

- العمليات الميزانياتية،
- عمليات الخزينة،
- العمليات المنجزة مع الغير والعمليات المؤقتة وعمليات التسوية،
- جرد الموجودات والمنقولات والعقارات والمخزونات والقيم غير الثابتة،
- الاهتلاكات والمؤونات والنواتج والأعباء المرتبطة بالسنة المالية.

تمسك المحاسبة العامة وفق مبدأ القيد المزدوج حصريا من قبل المحاسبين العموميين على أساس مخطط محاسبي. ويثبت الآمرون بالصرف الحقوق والالتزامات ويقومون بجرد الممتلكات ويعدون الوثائق اللازمة لمسك المحاسبة العامة ويرسلونها إلى المحاسبين العموميين.

Pr Cherif

تستند المحاسبة العامة إلى عناصر الجرد التي يمسكها أعوان يعينهم الآمر بالصرف، يومكن للمحاسبين العموميين أن يطلبوا من الآمرين بالصرف أي وثيقة أو معلومة ضرورية لممارسة مهامهم.

4/ محاسبة تحليل التكاليف:

تهدف محاسبة تحليل التكاليف إلى تحليل تكلفة مختلف الأنشطة الملتزم بها في إطار البرامج، بهدف التمكن من تقييم نجاعتها. ويمسك الآمرون بالصرف محاسبة تحليل التكاليف الي تقوم على أساس معطيات المحاسبة العامة.

5/ الحساب العام للدولة:

يكلف المحاسبون العموميون بإعداد القوائم المالية وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها. وتستخدم هذه القوائم في إعداد الحساب العام للدولة.

تمثل هذه القوائم المالية مايلي:

- الحصيلة أو الوضعية المالية،
- حساب النتائج أو قائمة النجاعة المالية،
- جدول تدفقات الخزينة،
- جدول تباين الوضعية المالية الصافية،
- الملحق الذي يتضمن مذكرات تحدد القواعد الرئيسية والطرق المحاسبية والمذكرات التوضيحية الأخرى.

يقدم الحساب العام للدولة مجمل المعلومات التي تسمح بتقديم صورة صادقة عن الممتلكات والوضعية المالية للدولة، ويتضمن الميزان العام للحسابات والقوائم المالية.

يجب أن تكون الحسابات:

- مطابقة للقواعد والإجراءات المعمول بها،
- منتظمة وصادقة،
- معدة وفق طرق دائمة، بهدف ضمان قابلية المقارنة بين السنوات المالية،
- مستوعبة لجميع وقائع التسيير حسب مدى الاطلاع على واقعيتها وأهميتها النسبية مع مراعاة مبدأ الحذر،
- متناسقة بكيفية تضمن المعلومات المحاسبية المقدمة خلال السنوات المالية المتتالية، مع الحرص على الربط الجيد للعمليات بالسنة المالية المتعلقة بها،
- شاملة وتستند إلى تقييم مستقل وتسجيل محاسبي منفصل لكل عنصر من عناصر الأصول والخصوم وكذا الأعباء والنواتج، دون إمكانية المقاصة،
- تعتمد على كتابات محاسبية موثوقة وواضحة ووجهة تعكس صورة صادقة للممتلكات والوضعية المالية.

Pr Chelihi